

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
وإضافته إلى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢١
قانون الإدارة المحلية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الإدارة المحلية لسنة ٢٠٢١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القراءة على غير ذلك:-

- الوزارة : وزارة الإدارة المحلية .
- الوزير : وزير الإدارة المحلية .
- مجلس المحافظة المشكّل بمقتضى أحكام هذا القانون .
- المجلس التنفيذي للمحافظة المشكّل بمقتضى أحكام هذا القانون .
- الحاكم : المحافظ أو المتصرف أو مدير القضاء المعين وفقاً لأحكام نظام التشكيلات الإدارية .
- المجلس البلدي المنتخب أو لجنة البلدية التي تشكّل وفق أحكام هذا القانون أو مجلس أمانة القدس .

رئيس البلدية : رئيس المجلس البلدي أو رئيس لجنة البلدية أو أمين القدس.

المدير : المدير التنفيذي للبلدية المعين وفقاً لأحكام هذا القانون.

الهيئة : الهيئة المستقلة للانتخاب.

مجلس : مجلس مفوضي الهيئة.

المفوضين

الادارة الخدمية : الادارة المعنية بتقديم خدمات المياه أو الكهرباء أو النقل أو الاتصالات أو غيرها من الخدمات في المحافظة.

المكلف : أي شخص استحق عليه مبلغ للبلدية بمقتضى أحكام هذا القانون أو أي تشريع آخر.

المقيم : الاردني الذي يقيم عادة ضمن حدود مجلس المحافظة أو منطقة البلدية وإن كان له بيت سكن في مكان آخر يقيم فيه أحياناً على أن لا يستعمل حقه الانتخابي في أكثر من منطقة بلدية.

الناخب : الشخص الذي يحق له ممارسة الانتخاب وفق أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

المادة ٣ - أ. يشكل في كل محافظة مجلس يسمى (مجلس المحافظة) يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ويتألف من الأعضاء التاليين ضمن المحافظة:-

- ١- أعضاء منتخبين انتخاباً سرياً و مباشراً يحدد عددهم وتقسم الدوائر الانتخابية في كل محافظة وعدد المقاعد لكل دائرة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .
 - ٢- رؤساء بلديات مراكز المحافظات واللوية .
 - ٣- نائب أمين عمان بالنسبة لمجلس محافظة العاصمة .
 - ٤- أحد مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالنسبة لمجلس محافظة العقبة .
 - ٥- أحد مفوضي سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي بالنسبة لمجلس محافظة معان .
 - ٦- أحد أعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية .
 - ٧- أحد أعضاء مجلس إدارة غرفة الصناعة .
 - ٨- أحد أعضاء فرع اتحاد المزارعين .
 - ٩- أحد أعضاء مجلس إدارة المؤسسة التطوعية لإعمار مركز المحافظة .
- ب-** على أن لا تتجاوز نسبة الأعضاء المنصوص عليهم في البنود (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧)، (٨)، (٩) (٤٠%) من عدد أعضاء مجلس المحافظة .
- ج-** يخصص للنساء في مجلس المحافظة نسبة (٢٥%) من عدد أعضاء المجلس المنتخبين لإشغالها من اللواتي حصلن على أعلى الأصوات بالنسبة لعدد المقترعين ضمن دائرتهن الانتخابية ومن لم يحالفهن الحظ بالفوز بالانتخاب ولهذه الغاية يقرب الكسر إلى أقرب عدد صحيح .

٢- إذا لم يتقدم العدد المطلوب من المرشحات أو لم يتوافر العدد الذي يساوي النسبة المشار إليها في البند (١) من هذه الفقرة فيتم تعيينهن بقرار من الوزير في حدود هذه النسبة من ضمن الناخبات المسجلات في قوائم الناخبين لمجلس المحافظة .

د- يسمى رئيس الوزراء بناء على تسيير الوزير ممثل كل جهة من الجهات المشار إليها في البنود (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) و (٩) من الفقرة (أ) من هذه المادة .

هـ مدة مجلس المحافظة أربع سنوات تبدأ من تاريخ إعلان أسماء الفائزين بالانتخابات من قبل مجلس المفوضين وتنتهي ولايته بانتهاء مدة أو بحله وفقا لأحكام هذا القانون .

و- ١-على الرغم مما ورد في هذا القانون للوزير أن يؤجل الانتخاب لأي مجلس محافظة أو أكثر لمدة لا تزيد على ستة أشهر إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك أو سلامة الانتخاب على أن تحتسب مدة التأجيل من المدة القانونية لمجلس المحافظة الجديد المنتخب .

٢- إذا تقرر تأجيل الانتخاب لجميع مجالس المحافظات فلا تحتسب مدة التأجيل من المدة القانونية للمجلس الجديد المنتخب .

ز- إذا تعذر إجراء الانتخابات لمجلس محافظة أو أكثر فلمجلس الوزراء بناء على تسيير الوزير تمديد مدة أو تشكيل لجنة مؤقتة لتسيير أعماله إلى حين إجراء الانتخابات .

المادة ٤ - أ- يدعو الوزير خلال شهر من تاريخ إعلان النتائج أعضاء مجلس المحافظة لعقد أولى جلساته ويترأس هذه الجلسة أكبر الأعضاء سنًا .

ب- يقسم الأعضاء قبل ممارستهم مهام عملهم في أول جلسة اليمين التالية ويدون ذلك في محضر الجلسة (أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك وللوطن وأن أحافظ على الدستور والتزم بالقوانين وأن أقوم بجميع واجباتي بشرف وأمانة وإخلاص دون تحيز أو تمييز) .

جـ- ينتخب مجلس المحافظة بطريق الانتخاب السري المباشر رئيساً له ونائباً للرئيس من بين أعضائه المنتخبين لمدة سنتين.

دـ- يعتبر العضو الحاصل على الأغلبية المطلقة للحاضرين هو الفائز برئاسة مجلس المحافظة إذا كان عدد المترشحين لرئاسة مجلس المحافظة أكثر من اثنين وإذا لم يحصل أي مرشح على تلك الأغلبية يعاد الانتخاب بين المرشحين اللذين حصلا على أعلى الأصوات ويعتبر فائزاً من يحصل على الأكثريّة النسبية وإذا تساوا في الأصوات تجري القرعة بينهما.

هـ- إذا كان عدد المرشحين لرئاسة مجلس المحافظة اثنين فقط فيعتبر فائزاً من حصل على الأكثريّة النسبية وإذا حصل تساوي في الأصوات تجري القرعة بينهما.

وـ- يجري انتخاب نائب رئيس مجلس المحافظة وفقاً للأ آلية التي جرى فيها انتخاب الرئيس.

زـ- عند انتهاء مجلس المحافظة من انتخاب رئيسه ونائب الرئيس يوقع الرئيس والأعضاء جميعهم على ميثاق الشرف ومدونة سلوك المجلس المعتمدة من مجلس الوزراء.

المادة ٥- أـ- يتولى مجلس المحافظة المهام التالية وبما لا يتعارض مع أحكام قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وقانون سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي وصلاحيات مجلس المفوضين في كل منها:-

١ـ- إقرار مشروعات الخطط الاستراتيجية والتنفيذية المتعلقة بالمحافظة والمحالة إليه من المجلس التنفيذي ومتابعة تنفيذها.

٢ـ- إقرار مشروع موازنة المحافظة المحال إليه من المجلس التنفيذي لإدراجها في الموازنة العامة على أن يكون المشروع ضمن السقوف المالية المحددة من دائرة الموازنة العامة في وزارة المالية وان تتضمن موازنة المحافظة ما لا يقل عن (٤٠%) منها لغايات إقامة المشاريع التنموية.

- ٣- إقرار دليل احتياجات المحافظة من المشاريع التنموية والخدمية المحال إليه من المجلس التنفيذي وتحديد أولويات تلك الاحتياجات.
 - ٤- تحديد المناطق التي تعاني من نقص في الخدمات والتنمية.
 - ٥- إقرار المشاريع الخدمية والاستثمارية والتنموية المحالة إليه من المجلس التنفيذي ومتابعة تنفيذها .
 - ٦- اقتراح إنشاء مشاريع استثمارية مشتركة مع مجالس المحافظات الأخرى أو مع البلديات أو القطاع الخاص وإرسالها للمجلس التنفيذي في المحافظة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
 - ٧- اعتماد موازنة المحافظة التأشيرية لمدة أربع سنوات.
 - ٨- متابعة تنفيذ المشاريع المقررة للمحافظة والإطلاع على تقارير سير العمل في المشاريع والخدمات المرفوعة له من المجلس التنفيذي ومتابعة تنفيذ الخطة السنوية لها ومراجعتها والتأكد من الالتزام بما ورد فيها، ورفع التوصيات والمفترضات بذلك للجهات المعنية.
 - ٩- التنسيق بين المجالس البلدية والمؤسسات الحكومية للعمل على إدارة وتشغيل المشاريع المشتركة والتأكد من عدم تعارض المشاريع مع بعضها أو تكرارها.
 - ١٠- مناقشة أي من أعضاء المجلس التنفيذي في الموضوعات الداخلة ضمن اختصاصه.
 - ١١- النظر في أي موضوع يعرضه عليه رئيس المجلس التنفيذي.
- ب- يشكل مجلس المحافظة من بين أعضائه عدداً من اللجان لمساعدته في تنفيذ مهامه على أن يكون من بينها لجنة مالية ولجنة إدارية ولجنة فنية تختص بدراسة المشاريع والخطط والاقتراحات المعروضة عليه وتقديم توصيات فنية ومالية بشأنها على أن تحدد المهام المكلفة بها كل لجنة وعدد أعضائها بما لا يزيد على خمسة أعضاء في قرار تشكيلها.

- المادة ٦ - أ - ١ -** يجتمع مجلس المحافظة بدعوة من رئيسه أو نائبه في حال غيابه في المكان الذي يحدده أو عن بعد بالوسائل الإلكترونية مرة كل شهر على الأقل ويكون اجتماعه قانونيا بحضور أغلبية أعضائه على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم .
- ٢ -** للرئيس دعوة أي شخص لحضور الاجتماع للاشتراك في مناقشاته دون أن يكون له حق التصويت .
- ٣ -** يبلغ أعضاء مجلس المحافظة بموعده كل جلسة وجدول أعمالها قبل عقدها بيومين على الأقل بالطريقة التي يقررها رئيس المجلس بما في ذلك الوسائل الإلكترونية .
- ٤ -** يتخذ مجلس المحافظة قراراته بأغلبية أصوات أعضائه الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.
- ٥ -** تكون جلسات مجلس المحافظة علنية ولكل مواطن له مصلحة مباشرة في أي موضوع مدرج على جدول الأعمال أن يشارك في مناقشة ذلك الموضوع بطلب يقدم للرئيس على أن توخذ القرارات بحضور الأعضاء فقط.
- ٦ -** لمجلس المحافظة عقد جلسات سرية في القضايا التي يراها ضرورية .
- ٧ -** يتخذ مجلس المحافظة خاتما تختم به المستندات والوثائق ويعزز الخاتم بتوقيع الرئيس أو نائبه أو من يفوضه مجلس المحافظة من الأعضاء .
- ب -** تحدد الأحكام الخاصة بأمانة سر مجلس المحافظة واجتماعات المجلس ومكان انعقادها وإدارة أعماله بنظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ٧- أ- يتولى رئيس مجلس المحافظة المهام التالية:-

١- دعوة مجلس المحافظة إلى الانعقاد وإعداد جدول الأعمال وتبلغه إلى الأعضاء.

٢- الإشراف على عمل اللجان المشكّلة من مجلس المحافظة أو أي لجان أخرى يشارك فيها مجلس المحافظة.

٣- تمثيل مجلس المحافظة في الاجتماعات والمؤتمرات والتلوّق على العقود والاتفاقيات التي يقرها مجلس المحافظة.

٤- أي مهام أخرى تعهد له من قبل مجلس المحافظة أو بموجب أي تشريع آخر .

ب- يمارس نائب رئيس مجلس المحافظة مهام الرئيس وصلاحياته عند غيابه.

ج- على رئيس وأعضاء مجلس المحافظة:-

١- الحصول على موافقة مجلس المحافظة المسبقة في حالة السفر في مهمة رسمية أو المشاركة في أي برنامج تدريبي او ورشة عمل خارج المملكة على ان يتم التقدم بالطلب قبل عشرة ايام من تاريخ السفر.

٢- إعلام مجلس المحافظة عن أي اجازة خاصة يتم طلبها.

المادة ٨- أ- يفقد عضو مجلس المحافظة عضويته حكما في أي من الحالات التالية:-

١- إذا عمل محامياً أو خبيراً أو مستشاراً في قضية ضد مجلس المحافظة أو أصبحت له أو لزوجه أو أولاده منفعة في أي من المشاريع التنموية أو الاستثمارية أو الخدمية التي يتولى مجلس المحافظة إقرارها ومتتابعة تنفيذها.

٢- إذا فقد أيها من شروط العضوية لمجلس المحافظة.

بـ- يفقد عضو مجلس المحافظة عضويته بقرار من مجلس المحافظة في أي من الحالات التالية:-

١- إذا تغيب عن حضور ثلاثة جلسات متتالية دون عذر مشروع قبله المجلس .

٢- إذا تغيب عن حضور ثلاثة جلسات التي عقدها المجلس خلال السنة بدون عذر مشروع.

٣- اذا امتنع عن التوقيع على قرارات المجلس لثلاث مرات متتالية دون بيان الأسباب .

جـ- ١- إذا شغف مقعد العضو المنتخب في مجلس المحافظة لأي سبب فيحل محله المرشح الذي نال أعلى الأصوات بعده في الدائرة الانتخابية ولو كانت من النساء الفائزات بالمقعد المخصص للنساء (الكوتا)، اذا كان لا يزال محتفظاً بشروط الترشح، والا فالذى يليه .

٢- إذا لم يتوافر مرشح وفقاً لما هو منصوص عليه في البند (١) من هذه الفقرة يعين الوزير من بين الناخبين في تلك الدائرة عضواً لملء المقعد الشاغر ومن تتوافر فيه شروط الترشح وتستمر العضوية المكتسبة بمقتضى هذه الفقرة إلى حين انتهاء مدة مجلس المحافظة أو حله وفقاً لأحكام هذا القانون .

د- يتولى رئيس مجلس المحافظة أو نائبه تبلغ الهيئة والوزير والحاكم الإداري بوفاة العضو المنتخب أو بفقدة لمقعده في المجلس خلال سبعة أيام من تاريخ وقوعه وينشر قرار فقد العضوية في الجريدة الرسمية .

هـ - اذا شغف مركز رئيس مجلس المحافظة او نائبه لأي سبب فينتخب المجلس بدليلاً لأي منهما خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة يوماً من تاريخ الشغور.

و- لمجلس الوزراء بناءً على تنصيب الوزير حل مجلس محافظة أو أكثر مع بيان الأسباب الموجبة لذلك ويعين الوزير لجنة مؤقتة تقوم مقامه.

المادة ٩ - أ. يخصص لمجلس المحافظة ما نسبته (١١%) من مخصصات المحافظة المرصودة في الموازنة العامة لتفطية النفقات الجارية اللازمة لإدامة عمله ويكون رئيسه أمراً صرفاً وفقاً لتعليمات تصدر لهذه الغاية.

ب. تحول وزارة المالية الأموال المخصصة لمجالس المحافظات إلى بنك تنمية المدن والقرى.

المادة ١٠ - أ. يشكل في كل محافظة مجلس يسمى (المجلس التنفيذي) برئاسة المحافظ وعضوية كل من:-

١ - نائب المحافظ نائباً للرئيس .

٢ - المتصرفين الذين يرأسون الألوية في المحافظة.

٣ - مديرى المديريات التنفيذية والإدارات الخدمية في المحافظة باستثناء رؤساء المحاكم ومديرى المناطق التنموية والمدن الصناعية في المحافظة، وفي حال وجود أكثر من مدير مديرية أو إدارة تابعة لوزارة معينة يسمى الوزير المختص أو المسؤول الأول عن إدارة القطاع أحد مديرى المديريات أو الإدارات حسب مقتضى الحال عضواً في المجلس التنفيذي.

٤ - أحد مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة يسميه رئيسها فيما يتعلق بمحافظة العقبة وأحد مفوضي سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي يسميه رئيسها فيما يتعلق بمحافظة معان.

ب. يجتمع المجلس التنفيذي بدعوة من رئيسه أو نائبه عند غيابهمرة كل شهر على الأقل ويكون اجتماعه قانونياً بحضور أغلبية أعضائه على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم ويتخذ قراراته وتوصياته بأغلبية أصوات أعضائه الحاضرين وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

ج- على الوزراء والأمناء العامين المختصين تفويض كل مدير من مديري المديريات التابعين لهم المنصوص عليهم في البند (٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة بالصلاحيات الممنوحة لهم بموجب التشريعات الأخرى لغايات دراسة وإحالة وتنفيذ أي من المشاريع التي تم إقرارها من قبل مجلس المحافظة.

د- يدعو رئيس المجلس التنفيذي المدير التنفيذي في البلدية ومدير القضاء المختص لحضور اجتماع المجلس التنفيذي في الأمور المتعلقة بمنطقته دون أن يكون لها حق التصويت.

هـ يسمى رئيس المجلس التنفيذي أحد الموظفين من الفئه الأولى أمينا لسر المجلس التنفيذي يتولى متابعة توجيه الدعوة لاجتماعاته وتنظيمها وتدوين محاضر جلساته وقراراته في سجل خاص يوقع عليه رئيس الاجتماع والأعضاء الحاضرون.

المادة ١١ - يتولى المجلس التنفيذي المهام والصلاحيات التالية وبما لا يتعارض مع أحكام قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وقانون سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي وصلاحيات مجلس المفوضين في كل منهما:-
أ- إعداد مشروعات الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للمحافظة ومواعمتها مع الخطط الاستراتيجية المعدة من المجالس البلدية والجهات الرسمية الأخرى وحالتها إلى انسجامها مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية وإحالتها إلى مجلس المحافظة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

ب- إعداد مشروع موازنة المحافظة ضمن السقوف المحددة من دائرة الموازنة العامة في وزارة المالية وإحالته إلى مجلس المحافظة، على أن تخصص في موازنة المحافظة نسبة لا تقل عن (٤٠ %) منها لغايات إقامة مشاريع تنموية .

ج- إعداد دليل احتياجات المحافظة من المشاريع التنموية والخدمية بما فيها دليل الاحتياجات الوارد من البلديات والجهات الرسمية الأخرى وإحالته إلى مجلس المحافظة .

- د- اقتراح المشاريع الخدمية والاستثمارية والتنموية وكلفها التقديرية وأولوياتها ومتابعة تنفيذها على أن يتم الأخذ بعين الاعتبار المشاريع التنموية التي اقترحها المجالس البلدية والدوائر والمؤسسات الحكومية والرسمية ضمن المحافظة وإحالتها لمجلس المحافظة.
- هـ - إعداد مشروع موازنة المحافظة التأشيرية لمدة أربع سنوات وإحالته إلى مجلس المحافظة.
- و- استعراض أوضاع الخدمات في المحافظة والنظر في أي اقتراح يقدمه أي عضو في المجلس التنفيذي واتخاذ القرارات اللازمة بشأنه ومراقبة تنفيذ الجهات المختصة لمشاريع المحافظة المدرجة في الموازنة العامة.
- ز- التوصية بتخصيص الأراضي العائدة ملكيتها للخزينة لإقامة المشاريع التنموية شريطة توافر المخصصات لها وأن تكون مدرجة في الخطة الاستراتيجية لمجلس المحافظة.
- ح- إقرار وتنفيذ خطط الطوارئ الوقائية والإجرائية للمحافظة لمواجهة الزلزال والفيضانات والسيول والكوارث الطبيعية والظروف الجوية الاستثنائية.
- ط- وضع الأسس التي تكفل حسن سير عمل الأجهزة الإدارية والتنفيذية في المحافظة.
- ي- اتخاذ الإجراءات الالزمة لتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن مجلس المحافظة.
- كـ- التنسيق مع الهيئات والمؤسسات الرسمية والعمامة ذات الاختصاص في الخطط والبرامج التي تتولى تنفيذها.
- لـ- دراسة الموضوعات التي يحالها إليه رئيس المجلس التنفيذي أو مجلس المحافظة.
- مـ- إجراء الدراسات وتجهيز المخططات ووثائق العطاءات لتنفيذ المشاريع.
- نـ- تشكيل اللجان الالزمة لمساعدته على القيام بمهامه أو صلاحياته وتحديد مهامها في قرار تشكيلها.

المادة ١٢ - أ - ١ - إذا نشأ خلاف بين مجلس المحافظة والمجلس التنفيذي حول أي من المسائل المتعلقة بالمحافظة يحال ذلك الخلاف إلى لجنة مشتركة من المجلسين برئاسة رئيس مجلس المحافظة وت تكون من عدد متساو من الأعضاء من كلا المجلسين .

٢ - تعقد اللجنة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها وبحضور أغلبية أعضائها وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها الحاضرين وفي حال تساوي الأصوات يرجع الجانب الذي صوت معه الرئيس ويكون قرارها ملزماً .

ب - في حال تأخر إقرار مشروع موازنة المحافظة لأي سبب من الأسباب يتم الصرف وفق الآلية المتبعة في الصرف من الموازنة العامة للدولة .

المادة ١٣ - أ - ١ - البلدية مؤسسة أهلية تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة ولها بهذه الصفة أن تقاضي وأن توكل عنها أو تنيب أي محام في الإجراءات القضائية .

٢ - تحدث البلدية وتلغى وتعين حدود منطقتها ومهامها وصلاحياتها بمقتضى أحكام هذا القانون .

ب - باستثناء أمانة عمان الكبرى وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وسلطة إقليم البتراء التنموي السياحي، يتولى إدارة البلدية مجلس بلدي يتتألف من رئيس وأعضاء يحدد عددهم بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية ويجوز تغيير عددهم بالطريقة ذاتها شريطة أن لا يجري ذلك خلال دورة المجلس البلدي .

ج- يجوز تقسيم منطقة البلدية إلى دوائر انتخابية ويتم تحديدها وبيان عدد الأعضاء في كل دائرة منها بقرار من الوزير ينشره في الجريدة الرسمية.

د- ١- يخصص للنساء في عضوية المجلس البلدي نسبة (%) ٢٥ من عدد أعضاء المجلس البلدي لإشغالها من اللواتي حصلن على أعلى الأصوات بالنسبة لعدد المقترعين ضمن دائريهن الانتخابية ومن لم يحالفن الحظ بالفوز بالانتخاب ولهذه الغاية يقرب الكسر إلى أقرب عدد صحيح.

٢- إذا لم يتقدم العدد المطلوب من المرشحات أو لم يتوافر العدد الذي يساوي النسبة المشار إليها في البند (١) من هذه الفقرة من عدد أعضاء المجلس البلدي لإشغالها فيتم التعيين بقرار من الوزير في حدود هذه النسبة من ضمن الناخبات المسجلات في قوائم الناخبين في منطقة البلدية.

المادة ١٤ - أ- على رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي قبل ممارستهم مهام عملهم أن يقسموا في أول جلسة يعقدها المجلس البلدي اليمين التالية ويدون ذلك في محضر الجلسة (أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك ولل الوطن وأن أحافظ على الدستور والقوانين والأنظمة وأن أقوم بجميع واجباتي بشرف وأمانة وإخلاص دون تحيز أو تمييز).

ب- يعقد المجلس البلدي في دار البلدية جلسة عادية أو بالوسائل الإلكترونية عن بعد مرة واحدة كل أسبوع على الأقل بدعوة من رئيس البلدية أو نائبه في حال غيابه.

ج- لرئيس البلدية دعوة المجلس البلدي لعقد جلسة غير عادية على أن تدرج في هذه الدعوة الموضوعات المراد بحثها فقط.

د- لثلاث أعضاء المجلس البلدي على الأقل الطلب من رئيسه عقد جلسة غير عادية على أن تدرج في الطلب الموضوعات المراد بحثها فقط ويلتزم الرئيس بتوجيه الدعوة وعقد هذه الجلسة خلال أسبوع من تاريخ تقديم الطلب.

ه- يبلغ أعضاء المجلس البلدي بموعيد كل جلسة وجدول أعمالها قبل عقدها بثمان واربعين ساعة على الأقل بالطريقة التي يقررها رئيسه بما في ذلك الوسائل الإلكترونية.

و- إذا تغيب رئيس البلدية ونائبه يرأس الجلسة أكبر الأعضاء الحاضرين سنًا.

ز-١- تكون جلسات المجلس البلدي علنية ولكل من له مصلحة مباشرة في أي موضوع مدرج على جدول الأعمال أن يشارك في مناقشة ذلك الموضوع على أن تؤخذ القرارات بحضور الأعضاء فقط.

٢- يجوز للمجلس البلدي عقد جلسات سرية في الحالات التي يراها ضرورية لذلك.

ح- يكون النصاب القانوني لاجتماع المجلس البلدي واستمراريته بحضور أكثرية أعضائه فإذا لم يتوافر هذا النصاب في جلستين متتاليتين فتعتبر الجلسة الثالثة قانونية على أن لا يقل الحضور عن ثلث أعضائه.

ط- تتخذ قرارات المجلس البلدي بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين على الأقل وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة، وعلى العضو المخالف أن يبين أسباب مخالفته خطيا.

ي- تدون قرارات المجلس البلدي ووقائع الجلسات في محاضر ويوقع عليها كل من رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي.

ك - للمجلس البلدي تشكيل لجان من بين أعضائه لمعالجة أي أمر من الأمور المعروضة عليه وتكون توصياتها نافذة حال إقرارها من المجلس البلدي.

ل - يوقع رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي على ميثاق الشرف ومدونة سلوك المجلس البلدي المعتمدة من مجلس الوزراء عند توليهم أعمال إدارة البلدية.

م- تتخذ البلدية خاتما تختم به المستندات والوثائق ويعزز الخاتم بتوقيع رئيس البلدية أو نائبه أو أي موظف آخر يسميه المجلس البلدي لذلك.

ن- يختار المجلس البلدي من بين موظفي البلدية سكرتيراً للمجلس يتولى تنظيم جدول أعماله وتسجيل محاضر جلساته وحفظ القيود والمعاملات الخاصة بجلساته والقيام بأي مهمة يكلفه المجلس البلدي بها أو رئيس البلدية.

المادة ١٥ - أ- مع مراعاة أحكام التشريعات النافذة، ينطط بالمجلس البلدي ضمن حدود منطقة البلدية المهام والصلاحيات التالية:-

- ١- إقرار مشاريع الخطط الاستراتيجية والتنموية والاستثمارية ودليل احتياجات منطقة البلدية وتحديد الأولويات ورفعهما للمجلس التنفيذي.
- ٢- إقرار موازنة السنوية للبلدية وجدول التشكيلات والبيانات المالية الختامية ورفعها للوزير للتصديق عليها.
- ٣- إقرار موازنة البلدية التأشيرية لمدة أربع سنوات.
- ٤- التخطيط الحضري والعماري للبلدية واستحداث وتخطيط وتنظيم الشوارع وإلغاؤها وتعديلها وتعيين عرضها واستقامتها وتسميتها أو ترقيمها وترقيم بناياتها وتكليف أصحاب الأراضي المكتوفة الواقعة على الشوارع بإقامة الأسوار حولها.
- ٥- إدارة أملاك البلدية وأموالها والإتفاق منها على تنفيذ مهامه ومسؤولياته بما في ذلك إقامة الأبنية الازمة وتأجيرها ورهنها وبيعها والتبرع بها وشراء غيرها وفقاً لأحكام هذا القانون وقبول الهبات والتبرعات شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير أردني .
- ٦- استثمار أموال البلدية المنقوله وغير المنقوله وتحديد بدلات استثمارها وتوفير بيئة استثمارية من خلال إزالة أي عوائق أمام الاستثمار وتشجيع المنافسة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية عن طريق تبسيط الإجراءات لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد .

- ٧- إقرار البرامج المعدة لتحقيق التنمية المستدامة بمشاركة المجتمعات المحلية وإدارة جميع الخدمات والمرافق والمشاريع المحلية المرتبطة بها.
- ٨- إقرار خطة طوارئ البلدية لمواجهة الكوارث الطبيعية أو ظروف استثنائية وجمع التبرعات وتوزيعها على المتضررين ورفعها للمجلس التنفيذي.
- ٩- اتخاذ قرارات هدم الأبنية المتداعية التي يخشى سقوطها واتخاذ القرارات الالزامية بخصوص الأبنية المضرة بالصحة العامة أو التي تبعث منها رائحه كريهة وذلك بعد إنذار أصحابها أو شاغلها أو المسؤول عنها.
- ١٠- اتخاذ القرار باعتبار أي بناء أو عقار يسيء للمنظر العام أو يشوّه الحي أو الشارع أو المدينة وبحاجة إلى طلاء أو تنظيف أو تحسين على نفقة مالك العقار أو شاغله.
- ١١- الموافقة على ترخيص اللوحات والإعلانات.
- ١٢- تنظيم عمل المطاعم والمقهى والنادي والملاعب والمسارح ودور السينما والملاهي وتحديد مواعيد عملها وإغلاقها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- ١٣- تحديد بدلات تدوير النفايات ومعالجتها وإتلافها.
- ٤- تعيين أماكن المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمتاحف والنادي الثقافي والرياضية والاجتماعية والفنية ومواقع الحدائق ومراكز الترفيه وملاعب الأطفال والمراكز الخاصة بهم وفق التشريعات ذات العلاقة.
- ٥- تعيين أماكن الأسواق العامة وتنظيمها وتعيين أنواع البضائع التي تباع في كل منها أو حظر بيعها خارجها.

- ٦ - تعيين موقع المقابر ومواصفاتها والموافقة على إنشائها، ووقف الدفن فيها بعد التنسيق مع الجهات المختصة.
- ٧ - تعيين موقع المسالخ والموافقة على إنشائها وتعيين أماكن بيع الحيوانات والمواشي والطيور.
- ٨ - تعيين موقع المواقف العامة وتنظيم خدمة اصطاف المركبات.
- ٩ - التنسيق مع الجهات المعنية لإنشاء شبكات الصرف الصحي وإنشاء دورات المياه وإدارتها.
- ١٠ - المساهمة في رعاية المرافق السياحية والتراثية الواقعة ضمن منطقة البلدية وكيفية استغلالها وتأجيرها واستثمارها وتحسين واقعها بالمشاركة مع الجهات ذات العلاقة.
- ١١ - التنسيق مع الجهات المعنية في إدارة تزويد السكان بالكهرباء والماء والغاز والمشاركة في تحديد موقع محطات التحويل والمشاركة في تحديد مساراتها.
- ١٢ - الموافقة على العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم والتوامة على أن تقرن بموافقة الوزير إذا كانت مع جهة من خارج المملكة.
- ١٣ - استئلاك الأراضي والعقارات لغايات النفع العام.
- ١٤ - التنسيب للوزير بشروط وأسس وبدلات تمديد خطوط الخدمات التي تقام فوق الشوارع الواقعة ضمن اختصاصها أو عليها أو تحتها من قبل الإدارية الخدمية.
- ١٥ - المساهمة في تنفيذ أعمال ومشاريع المستشفيات والمراكمز الصحية العامة وغير ذلك من المنشآت الصحية ووفقاً لحاجة المنطقة.

- ٢٦- التنسيق مع الجهات المعنية فيما يتعلق بتحديد مواقع المدارس الحكومية والمهنية ودور العبادة وصيانتها، ووفقا لحاجة المنطقة.
- ٢٧- مناقشة وتقييم نتائج الخطط التنفيذية التي يعرضها عليه رئيس البلدية.
- ٢٨- التعاقد مع البلديات والجهات الأخرى للقيام بأي عمل يتوجب القيام به بمقتضى أحكام هذا القانون أو أي تشريع آخر.
- ٢٩- تشكيل لجان تطوعية خيرية للأحياء مع تحديد الأعمال المناظنة بها.
- ٣٠- مناقشة أي مواضيع أو مراسلات ترفع له من رئيس البلدية واتخاذ القرار الذي يراه مناسباً.
- ٣١- أي صلاحيات أو مهام ذات طابع بلدي أو ما يعهد بها إليه أو تفوض إليه من المؤسسات الرسمية أو العامة شريطة موافقة مجلس الوزراء على ذلك، مقابل تقاضي البلدية الكلف المالية المترتبة على تنفيذ هذه المهام.
- ب- للمجلس البلدي أن يمارس المهام والصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة من خلال موظفي البلدية ومستخدميها مباشرة أو بالمشاركة مع بلديات أخرى أو مع المؤسسات الرسمية أو العامة بموجب اتفاقيات خاصة أو مع أي جهة أخرى ذات اختصاص أو أن يعهد بها أو ببعضها إلى متعددين أو ملتمسين أو مقاولين.
- ج- يعتبر موظفو البلدية الذين يحددهم الوزير بناء على تنسيق رئيس البلدية من أفراد الضابطة العدلية لغايات تنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه وذلك وفقا للأحكام المقررة في قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ.

د- ١- للمجلس البلدي بموافقة الوزير تفويض أي من صلحياته أو مهامه إلى لجنة أو أكثر يشكلها من بين أعضائه وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً.

٢- تستثنى من التفويض الصالحيات المنصوص عليها في البنود (١) و(٢) و(٣) و(٥) و(٦) و(٩) و(١٣) و(٢٢) و(٢٣) و (٢٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة والمواد (٢٣) و(٢٥) و(٣٢) من هذا القانون .

المادة ١٦ - أ- مع مراعاة أحكام قانون الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية والتشريعات ذات العلاقة تنط بالبلدية ضمن حدود منطقتها المهام والصالحيات التالية :-

١- إعداد مشروع الخطة الاستراتيجية والتنموية ودليل احتياجات البلدية ورفعهما للمجلس البلدي لاقرارهما.

٢- إعداد مشاريع الموازنة السنوية وجداول تشكيلات الوظائف والموازنة التأشيرية للبلدية لمدة اربع سنوات وإعداد البيانات المالية الختامية للسنة المنتهية على أن يقدم للمجلس البلدي خلال أربعة أشهر على الأكثر من انتهائها.

٣- تصميم وفتح وتعبيد الشوارع التي تقع ضمن اختصاصها وإنشاء أرصفتها وإنشاء الميادين والساحات العامة والمنتزهات والحدائق وصيانتها وتنظيمها وإنارةها وتجميدها وتشجيرها ومنع التجاوز عليها وإلغاؤها ومراقبة ما يقع على الشوارع من الأراضي المكشوفة واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الشوارع والطرق.

٤- تطوير وإدارة أملاك البلدية وأموالها والرقابة عليها واتخاذ الإجراءات الازمة لمحافظة عليها وتحصيل أي عوائد استثمارية ناتجة عنها.

- ٥- إعداد برامج التنمية المجتمعية ورفعها للمجلس البلدي لإقرارها ومتابعة تفيذها لتحقيق التنمية المستدامة وإدارة جميع الخدمات والمرافق والمشاريع المحلية المرتبطة بها.
- ٦- إعداد خطة طوارئ البلدية لمواجهة أي كوارث طبيعية أو ظروف استثنائية واتخاذ الاحتياطات الازمة لمنع الحرائق وأضرار الفيضانات والسيول والتلوّح والمساهمة في إغاثة منكوبى الحرائق والفيضانات والزلزال والكوارث والمساهمة في إنشاء الملاجئ العامة وتحديد أماكنها واتخاذ الإجراءات الازمة للمحافظة على أرواح المواطنين بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- ٧- تحديد الأبنية المتداعية ومخاطبة المجلس البلدي لاتخاذ القرار المناسب بشأنها وتنفيذ قراراته المتعلقة بهدم هذه الأبنية والقرارات المتعلقة بالأنبوبة المضرة بالصحة العامة أو التي تتبع منها روانح كريهة على نفقة مالكها أو شاغلها بعد التأكيد من إنذاره وذلك بالتنسيق مع الحاكم الإداري.
- ٨- معالجة الواجهات والجدران الخارجية لأي بناء يشكل قسماً من عقار اعتبره المجلس البلدي مسيئاً للمنظر العام أو يشوه الحي أو الشارع أو المدينة وبجاجة إلى طلاء أو تنظيف أو تحسين على نفقة مالكه أو شاغلته بعد إنذاره بذلك.
- ٩- استيفاء رسوم وبدلات ترخيص اللوحات والإعلانات ومراقبة الالتزام بشروط اللوحات والإعلانات والتأكيد من حصولها على التراخيص الازمة.
- ١٠- مراقبة عمل المطاعم والمcafes والنوادي والملعب والمسارح ودور السينما والملاهي العامة وكل ما هو في حكمها ومدى الالتزام بمواعيد الفتح والإغلاق.
- ١١- جمع ونقل وتدوير النفايات والفضلات ومعالجتها وإتلافها واستيفاء البدلات عن ذلك ومراقبة المساكن وال محلات للتأكد من تصريف نفاياتها بصورة منتظمة واتخاذ التدابير الازمة لإبادة الحشرات والقوارض والزواحف.

- ١٢- إنشاء المكتبات العامة والمراکز الثقافية والمتحاف والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية والفنية ومراکز الترفيه وملاعيب الأطفال والمراکز الخاصة بهم وصيانتها وتنظيفها وتجميدها وتشجيرها ومراقبتها ومنع التعدى عليها.
- ١٣- إنشاء الأسواق العامة ومراقبتها وإدارتها ومراقبة الأوزان والمكاييل فيها ومراقبة البضائع التي تباع فيها.
- ٤- إنشاء المقابر ومراقبتها والمحافظة على حرمتها ونقل الموتى ودفنهم.
- ٥- إنشاء المسالخ ومراقبتها وإدارتها والإشراف عليها ومراقبة أسواق بيع الحيوانات والمواشي والطيور وفحص المعد للذبح منها واتخاذ الاحتياطات لمنع إصابتها بالأمراض وحظر بيعها خارج هذه الأسواق ومراقبة الدواب المستخدمة في النقل والجر.
- ٦- المساهمة في تطوير شبكات النقل العام ضمن حدود البلدية وفي إنشاء مواقف مركبات النقل وتعيينها وتنظيمها وتعيين مساراتها والمشاركة في تحديد مقدار تعرفتها عند الاقتضاء ضمن حدود البلدية مع مراعاة أحكام التشريعات ذات العلاقة واستقطاب الاستثمارات في إدارة المواقف العامة على أن لا تشمل اكتاف الطرق.
- ٧- مراقبة إنشاء شبكات الصرف الصحي وتحديد المناطق التي تحتاج إلى صرف صحي وإنشاء دورات المياه العامة وإدارتها.
- ٨- المساهمة في رعاية المرافق السياحية والتراثية والأثرية الواقعة ضمن منطقة البلدية وتحسين واقعها بالمشاركة مع الجهات ذات العلاقة بعد موافقة المجلس البلدي على ذلك.
- ٩- التنسيق مع الجهات المعنية في إدارة توزيع المياه بين السكان وتنظيم توزيعها والمشاركة في تحديد مسار شبكة المياه والعمل على منع تلوث الينابيع والقوتوس والأحواض والآبار.

- ٢٠- الرقابة على رخص البناء ومراقبة إنشاء الأبنية و هدمها وتغيير أشكالها وفق التشريعات ذات العلاقة.
- ٢١- مراقبة أعمال الحرف والمهن والصناعات ومراقبة المحلات والأعمال المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة العامة ونقلها من أماكنها بالتنسيق مع الحاكم الإداري.
- ٢٢- مراقبة الأماكن المخصصة للسباحة والتحقق من توافر متطلبات الصحة والسلامة العامة فيها.
- ٢٣- مراقبة وتنظيم عمل الباعة المتجولين والمصورين المتجولين والحملانين والبسطات والمظلات.
- ٤- الرقابة على الكلاب والتعامل مع الضالة منها والوقاية من أخطارها وإعداد أماكن لإيوانها.
- ٥- مراقبة محطات بيع الوقود والمواد المشتعلة وتخزينها والتتأكد من صيانتها ومن وجود المطافئ فيها ومتطلبات السلامة العامة.
- ٦- إزالة أي آلية أو مركبة مهملة أو أي جزء منها أو أي انقضاض أو حطام أو مخلفات أو منشآت تشوّه المنظر العام على نفقة مالكها أو شاغلها بعد إنذاره بذلك.
- ٧- اتخاذ الاحتياطات والإجراءات الازمة للمحافظة على الصحة العامة ومنع تفشي الأوبئة بالتنسيق مع الجهات المختصة والرقابة على الأغذية والمياه والتتأكد من مطابقتها للمواصفات وإنلاف الفاسد وغير المطابق منها.
- ٨- أي مهام أخرى تعهد لها بموجب أحكام هذا القانون وأي تشريع آخر.
- بـ- للبلدية التنسيق مع الجهات ذات العلاقة ل القيام بمهامها وصلاحياتها الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة.

ج- للبلدية أن تستوفي عن الخضار والفاواكه التي تعرض في الأسواق وكذلك عن الأعمال والأمور المبينة في هذه المادة رسوماً تعين مقدارها أو نسبتها وكيفية استيفائها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

د- إذا تولت إحدى الدوائر الحكومية أو أي جهة أخرى أي عمل من الأعمال الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة باعتباره جزءاً من أعمالها فيتم ذلك بالتنسيق مع البلدية.

هـ ١- يستوفى من أصحاب الأموال المتاخمة لجانبي الطريق وبغض النظر عن مصدر التمويل ما لا يزيد على (%) ٥٠ من تكاليف التعبير والتزييت وإنشاء الجدران الاستنادية بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية.

٢- تعتبر النفقات التي فرضت بمقتضى البند (١) من هذه الفقرة قبل العمل بهذا القانون وકأنها مفروضة بمقتضاه سواء استوفيت أم لم تستوف عند صدوره.

المادة ١٧ - أ- رئيس البلدية هو المسؤول الأول في البلدية ومرجع المدير ويتولى المهام والصلاحيات التالية:-

١- دعوة المجلس البلدي إلى الاجتماع في مواعيد يعينها ويعلن عنها ويعد جدول الأعمال ويبلغه إلى الأعضاء ويرأس جلسته.

٢- إقرار الخطط التنفيذية لعمل البلدية .

٣- التوقيع على العقود والاتفاقيات التي يقرها المجلس البلدي ومذكرات التفاهم والبروتوكولات والتوأمة مع الجهات ذات العلاقة بعد موافقة المجلس البلدي عليها شريطةأخذ موافقة الوزير عليها اذا كانت مع جهات من خارج المملكة.

- ٤- تمثيل البلدية في مجالس إدارات الشركات والمجتمعات والمؤتمرات والمنظمات والهيئات الدولية التي تكون البلدية عضواً فيها شريطة موافقة الوزير المسبقة إذا كانت المشاركة خارج المملكة.
- ٥- اتخاذ الإجراءات التي تكفل المحافظة على حقوق البلدية والدفاع عن مصالحها بالطرق القانونية.
- ٦- عرض مشروع موازنة البلدية وخطتها الاستراتيجية والاستثمارية ومشروع دليل الاحتياجات المحلية على المجلس البلدي لإقرارها.
- ٧- الإشراف على عمل اللجان المنبثقة عن المجلس البلدي وأي لجان أخرى لها علاقة بعمل البلدية.
- ٨- عرض المراسلات المرفوعة له من المدير والتي يتطلب عرضها على المجلس البلدي لاتخاذ القرارات الازمة بشأنها.
- ٩- أي مهام أخرى تناط به بمقتضى أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه أو أي تشريع آخر.
- ب- يمارس نائب رئيس البلدية مهام رئيسها وصلاحياته عند غيابه أو شغور مركزه وفي حال كانت مدة تغيب رئيس البلدية أسبوعاً فأكثر فيستحق نائبه مكافأة تعادل راتب ومكافأة الرئيس عن تلك المدة.
- ج- لرئيس البلدية تفويض أي من صلاحياته لنائبه أو لأي عضو من أعضاء المجلس البلدي أو للمدير أو لأي موظف من موظفي البلدية شريطة أن يكون التفويض خطياً ومحدداً ومقترناً بقرار من المجلس البلدي على ذلك.
- د- على رئيس وأعضاء المجلس البلدي:-

 - ١- الحصول على موافقة الوزير المسبقة في حالة السفر في مهمة رسمية أو المشاركة في أي برنامج تدريبي أو ورشة عمل خارج المملكة على أن يتم التقديم بالطلب قبل عشرة أيام من تاريخ السفر.
 - ٢- إعلام الوزير عن أي اجازة خاصة يتم طلبها.

المادة ١٨ - أ. يعين في كل بلدية مدير تنفيذي شريطة أن يكون:-

١- أردني الجنسية .

٢- حاصلا على الشهادة الجامعية الأولى حدا أدنى.

٣- من ذوي الخبرة الإدارية أو الفنية مدة لا تقل عن سبع سنوات لبلديات الفئة الأولى وخمس سنوات لبلديات الفئة الثانية ولا تقل عن ثلاثة سنوات لبلديات الفئة الثالثة.

٤- غير محكوم عليه بجنائية أو بجنحة مخلة بالشرف والأخلاق والأداب العامة.

ب- يستثنى من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة المديرون التنفيذيون المعينون في البلديات قبل نفاذ أحكام هذا القانون.

ج- يرشح المجلس البلدي للوزير ثلاثة أشخاص لمنصب المدير التنفيذي للبلدية ومن تطبق عليهم الشروط المطلوبة ويعين الوزير أحدهم مديراً تنفيذياً للبلدية ويحدد في قرار تعينه راتبه وعلاوته وشروط استخدامه وسائر حقوقه المالية على أن يتقادها من صندوق البلدية وفقاً للتشريعات ذات العلاقة ويحدد عقده وتنتهي خدماته بقرار من المجلس البلدي وموافقة الوزير.

المادة ١٩ - أ. المدير هو رئيس الجهاز الإداري والتنفيذي في البلدية ومرجع دواوينها والمسؤول عن مراقبة وضمان حسن سير العمل فيها ويتولى المهام والصلاحيات التالية:-

١- تنفيذ قرارات المجلس البلدي بإشراف رئيس البلدية بما لا يتعارض مع التشريعات النافذة ومتابعة تنفيذ العقود التي تبرمها البلدية مع الغير.

٢- حضور اجتماعات المجلس البلدي والاشتراك في مناقشاته دون أن يكون له حق التصويت.

- ٣- إعداد الخطط التنفيذية لعمل البلدية ورفعها إلى رئيس البلدية لإقرارها.
- ٤- إدارة قطاعات البلدية ومتابعة أدائها.
- ٥- إعداد الهيكل التنظيمي للبلدية ورفعه لرئيس البلدية لعرضه على المجلس البلدي لإقراره.
- ٦- الإشراف على صيانة أملاك البلدية وأموالها والمحافظة عليها.
- ٧- متابعة تنفيذ خطط عمل البلدية الاستراتيجية والتنفيذية .
- ٨- إعداد مشروع الموازنة السنوية والبيانات الختامية وجداول التشكيلات والتقرير السنوي ونصف السنوي والبيانات المالية الختامية ورفعها إلى رئيس البلدية في الوقت المحدد والالتزام في بنودها بعد إقرارها.
- ٩- الاستغلال الأمثل للموارد البشرية في البلدية .
- ١٠- مراقبة أداء الموظفين وسلوكهم واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين منهم وفق التشريعات المعمول بها وإعداد خطط لتأهيل كوادر البلدية وتدريبها بهدف رفع قدراتهم وكفاءاتهم فنياً وإدارياً.
- ١١- مراقبة تحصيل إيرادات البلدية ومتابعتها والأمر بصرف النفقات وإصدار الحالات المالية وفقاً للقرارات الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- ١٢- رفع تقارير لرئيس البلدية بالتقدير السنوي والنصف سنوي والربعي عن أداء دوائر البلدية .
- ١٣- أي مهام أخرى يكلفه بها رئيس البلدية أو المجلس البلدي.
- ب- يكون المدير مسؤولاً أمام رئيس البلدية والمجلس البلدي عن الأعمال المكلف بها .
- ج- على المدير الالتزام ببنود الموازنة السنوية المصادق عليها.

المادة ٢٠ - أ. مع مراعاة التصنيف الأعلى المقر لكل بلدية قبل نفاذ أحكام هذا القانون تصنف البلديات إلى الفئات الثلاث التالية:-

الفئة الأولى: بلدات مراكز المحافظات وأي بلدية أخرى يزيد عدد سكانها على مائتي ألف نسمة.

الفئة الثانية: بلدات مراكز الألوية والبلديات التي يزيد عدد سكانها على خمسين ألف نسمة ولا يتجاوز مئتي ألف نسمة.

الفئة الثالثة: البلديات الأخرى من غير الفئتين الأولى والثانية.

ب- لغايات تصنيف البلديات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يصدر الوزير في أي وقت قراراً بتصنيف أي بلدية استناداً إلى الإحصاءات الرسمية الفعلية أو التقديرية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة.

ج- تحدد الحقوق التي تعود للبلدية والالتزامات المترتبة عليها بموجب تصنيفها بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة ٢١ - أ. لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير وتصوية الحاكم الإداري توسيع حدود أي بلدية أو تضييقها أو تعديلها أو ضم أي بلدات أو تجمعات سكانية أو أجزاء منها مجاورة لبعضها البعض وأن يشكل لذلك بلدية بالمعنى المقصود في هذا القانون وللوزير تحديد منطقة البلدية المحدثة بناءً على تنسيب مدير دائرة تنظيم المدن والقرى المركزية وبلغ القرار إلى وزير المالية وينشر في الجريدة الرسمية.

ب- تتم تسمية أي بلدية أحدثت وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من الوزير وتسرى عليها أحكام هذا القانون.

ج- يحدد الوزير فئة البلدية المحدثة وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة وفقاً للتصنيف المنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة (٢٠) من هذا القانون ويعين لها لجنة تقوم مقام المجلس البلدي تمارس صلاحياته ويعين لها رئيساً من بين أعضائها وتستمر في عملها إلى حين انتخاب المجلس البلدي في أول انتخابات تجرى وفقاً لأحكام هذا القانون.

د- تصبح البلدية المحدثة وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة عند صدور القرار بممارسة مهامها وصلاحياتها الخلف القانوني والواقعي للبلديات والتجمعات السكانية والمناطق التي ضمت إليها وتعتبر تلك البلديات منحلة وتنقل الأموال المنقوله وغير المنقوله وسائر الحقوق العائدة لها والالتزامات المرتبة عليها إلى البلدية المحدثة.

٢- يصبح الموظفون المستخدمون والعامل الذين كانوا يعملون لدى تلك البلديات في ذلك التاريخ موظفين مستخدمين عمالاً لدى البلدية المحدثة وينقلون إليها بما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات وتعتبر خدماتهم لديها استمراً لخدماتهم السابقة.

المادة ٢٢- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر:-

أ- يمارس المجلس البلدي صلاحيات اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية المنصوص عليها في قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية ويعين المجلس البلدي أحد مهندسي البلدية سكريراً لها.

ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة للمجلس البلدي في بلديات الفئة الأولى بموافقة الوزير تشكيل أكثر من لجنة محلية للتنظيم والأبنية في الدوائر الانتخابية لمنطقة البلدية برئاسة العضو المنتخب عن تلك الدائرة الانتخابية وعضوية أعضاء آخرين من المجلس البلدي ويعين المجلس البلدي أحد مهندسي البلدية سكريراً لها.

ج- تعتبر اللجان المشكلة وفقاً لأحكام الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة من لجان تنظيم المدن المحلية المنصوص عليها في قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية من كافة الوجوه والأغراض ويترب

عليها إرسال نسخة من كل قرار أو أمر أو إخطار أو تعليمات أو رخصة تصدرها إلى رئيس البلدية وذلك فور صدورها ولرئيس البلدية أو من يفوضه من الموظفين من ذوي الاختصاص حق الاعتراض عليها لدى هذه اللجنة خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ تبلغه لها إذا كانت من القرارات التي لا تخضع للتصديق من لجنة التنظيم اللوائية فإذا أصرت اللجنة على قرارها يحال الخلاف إلى لجنة التنظيم اللوائية للفصل فيه.

المادة ٢٣ - أ- تسجل أموال البلدية غير المنقوله باسم البلدية ولا تباع هذه الأموال ولا تخصص ولا توهب ولا ترهن ولا تؤجر إلا بقرار من المجلس البلدي بناء على تنسيب لجنة الاستثمار المشكلة وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من هذه المادة شريطة أن يخضع قرار البيع والتخصيص والهبة لمنفعة العامة والرهن لموافقة الوزير المسبقة.

٢- إذا زادت مدة تأجير أموال البلدية المشار إليها في البند (١) من هذه الفقرة على ثلاث سنوات يخضع القرار لموافقة الوزير المسبقة.

٣- يجري حفظ وإيداع الأموال المنقوله في قيود خاصة ولا يجوز التصرف فيها بالهبة أو التبرع أو الإعارة دونأخذ موافقة الوزير المسبقة.

ب- ١- تشكل في البلدية لجنة للاستثمار برئاسة رئيس البلدية وعضوية كل من المدير والمدير المعنى بالاستثمار في البلدية والمدير المعنى بالتنمية في البلدية ومدير الدائرة القانونية في البلدية.

٢- تختص اللجنة بدراسة كيفية إدارة أملاك البلدية غير المنقوله بالطريقة التي تتناسب مع عمل البلدية وبما يخدم المصلحة العامة والنظر في مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص في غير الحالات المنصوص عليها في قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وترفع هذه اللجنة تنسبياتها إلى المجلس البلدي لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

ج- تعتبر أموال البلدية وحقوقها لدى الغير من الأموال العامة لغايات تحصيلها وفقاً لأحكام قانون تحصيل الأموال العامة أو بالطريقة التي تحصل بها أموال البلدية المنصوص عليها في هذا القانون ولغايات تطبيق أحكام هذه الفقرة يمارس رئيس البلدية الصلاحيات المخولة للحاكم الإداري وللجنة تحصيل الأموال العامة المنصوص عليها في قانون تحصيل الأموال العامة.

د- لا يجوز الحجز على الأموال غير المنقوله التي تعود للبلدية وعلى المنقولات التي تكون مخصصة لتقديم خدماتها.

هـ تتمتع البلدية بالإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

المادة ٢٤ - أ- تتكون الموارد المالية للبلدية مما يلي:

١- الضرائب والرسوم والبدلات وأى أموال أخرى مفروضة بموجب أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وأى تشريع آخر.

٢- ريع المشاريع الاستثمارية.

٣- الإيرادات الذاتية.

٤- المساعدات والهبات والتبرعات شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير أردني.

ب- تبقى الضرائب والرسوم وأى مبالغ مالية مستحقة للبلدية بموجب التشريعات النافذة قبل العمل بأحكام هذا القانون واجبة التحصيل بمقتضى أحكامه .

ج- يجري تحصيل الضرائب والرسوم وأى أموال أخرى مفروضة لمصلحة البلدية بوساطة البلدية أو من الحكومة أو متعهدين أو ملتزمين أو مقاولين يتم التعاقد معهم لهذه الغاية وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة ٢٥ - أ- مع مراعاة أحكام قانون بنك تنمية المدن والقرى للمجلس البلدي أن يفترض أموالاً من أي جهة شريطة موافقة الوزير على الجهة المقرضة والغاية من القرض ومقدار الفائدة وكيفية السداد وأي شروط خاصة قد يستلزمها الحصول على هذا القرض.

ب- إذا كانت معاملة الاقتراض المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة تستلزم كفالة الحكومة فيجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء على ذلك.

المادة ٢٦ - أ- تخضع الأبنية الواقعة ضمن سور مدينة القدس لضريبة الأبنية والأراضي على الرغم من إعفانها من الضريبة الحكومية وتتولى أمانة القدس تخمين قيمة الإيجار السنوي الصافي وفق الأسس المتبعة في قانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات.

ب- تخضع الضريبة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لأحكام قانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات من حيث التخمين والمراجعة والتحصيل والإعفاءات والغرامة.

ج- تكون فئة الضريبة المشار إليها في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة كما يلي:-

١ - (٧٪) من صافي قيمة الإيجار السنوي للمباني بما في ذلك الساحة التي تقوم عليها أو تحيط بها.

٢ - (٥٪) من صافي قيمة الإيجار السنوي للأراضي التي ليست ساحة للمباني.

المادة ٢٧ - أ- تستوفى البلدية من مشتري الأموال المنقوله التي تباع في المزاد العلني ضمن حدود منطقتها رسمياً نسبته (٥٪) من بدل المزايدة الأخيرة.

بـ- تجري جميع ال碧oux بالمزاد العلني بما في ذلك ال碧oux التي تتم في دوائر التنفيذ بوساطة دللين أو بالMZAD الإلكتروني بموافقة رئيس البلدية وللمجلس البلدي تنزييم رسوم الدلالة في مطلع كل سنة مالية بالمزاد العلني.

المادة ٢٨-أ. على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر يقطع ويحول للبلديات ومجالس الخدمات المشتركة لغايات تنفيذ المشاريع الرأسمالية وأعمال الصيانة نسبة (%) ٥٠ من الرسوم والضرائب والبدلات المستوفاة عن المشتقات النفطية المستوردة أو المنتجة في المملكة.

بـ- يوزع مقدار النسبة المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لمنفعة البلديات ومجالس الخدمات المشتركة وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من هذا القانون أو أي تشريع يحل محله.

المادة ٢٩- يقطع ويحول للبلديات:-

أـ- ما نسبته (٤٠%) من الرسوم التي تستوفى بمقتضى قانون السير عن رخص اقتناء المركبات.

بـ- الغرامات التي تستوفى عن مخالفات قانون السير وعن المخالفات الصحية والبلدية.

المادة ٣٠-أ. مع مراعاة أحكام قانون بنك تنمية المدن والقرى تقييد الواردات التي تجبيها الحكومة لمنفعة البلديات بمقتضى المادتين (٢٨) و(٢٩) من هذا القانون أمانة للبلديات لدى وزارة المالية على أن تحول في نهاية كل شهر إلى بنك تنمية المدن والقرى.

بـ- توزع حصيلة هذه الواردات على البلديات بالنسبة التي يقررها مجلس الوزراء بناء على تسلیب الوزیر على أن تراعي الأسس والمعايير والاعتبارات التالية عند تحديد حصة كل بلدية:-

١- فئة البلدية.

٢- مساحتها المأهولة وعدد سكانها.

٣- نسبة مساهمتها في تحصيل الإيرادات.

٤- موقعها وطبيعتها الجغرافية.

٥- مدى احتياجاتها من المشاريع التنموية.

٦- محدودية مواردها.

٧- ما يتربّ عليها من مسؤوليات ليس لها طابع محلي.

٨- معدل الفقر والبطالة.

٩- الميزات النسبية والتنافسية.

١٠- التميز في تأدية المهام والواجبات الملقاة على عاتقها وفي إنجاز المشاريع التي تخلق فرص العمل.

١١- تحقيقها لمعايير جوائز تحفيز البلديات.

جـ- لمجلس الوزراء بناء على تسلیب الوزیر أن يخصص قسما من حصيلة هذه الواردات لأي مما يلي :-

١- دفع مساعدات مالية لمجالس الخدمات المشتركة والقرى التي لا توجد فيها مجالس لتمكينها من القيام بمشاريع ذات أهمية تستلزم المساعدة.

٢- دفع نفقات فحص حسابات البلديات.

٣- دفع النفقات والمصاريف التي تتحملها الوزارة لقاء قيامها بتقديم خدمات ذات طابع فني للبلديات.

المادة ٣١ - أ. إذا استحق مبلغ للبلدية بمقتضى أحكام هذا القانون أو أي تشريع آخر ولم يدفع خلال ستين يوماً من تاريخ استحقاقه يبلغ المكلف إنذاراً خطياً يبين فيه نوع المبلغ ومقداره والمدة التي استحق عنها ووجوب دفعه خلال ثلاثة أيام من تاريخ التبليغ.

ب. يبلغ المكلف الإنذار بالذات فإذا لم يعثر عليه أو رفض التبليغ فيعتبر التبليغ واقعاً إذا بلغ الإنذار لمكان إقامته الأخير أو أرسل بالبريد المسجل إلى عنوانه الأخير أو بالإلصاق على أن يقتربن بالإلصاق بالتوثيق وتوقيع شاهد على الأقل.

ج. يحق لكل مكلف أن يعرض لدى البلدية على صحة التكليف أو قيمة التكليف وله إقامة دعوى لدى المحكمة المختصة خلال المدة المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة شريطة أن يدفع ما نسبته (٢٠٪) من المبلغ المطلوب منه أو أن يقدم تأميناً بشأن اعتراضه توافق عليه المحكمة إلى أن يتم الفصل في دعواه إلا إذا كانت قد أجلت رسوم الدعوى عليه بسبب فقره.

د. إذا لم يدفع المبلغ خلال المدة المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة أو لم يقبل اعتراضه فرئيس البلدية تحصيل الأموال المستحقة للبلدية بوساطة دائرة التنفيذ بالطريقة التي تحصل بها الديون العادلة المحكوم بها نهائياً.

المادة ٣٢ - أ. يضع المجلس البلدي جدول تشكيلات الوظائف ويصادق عليه مع إقرار الموازنة السنوية للبلدية على أن لا تتجاوز فيه رواتب الموظفين وعلاواتهم ما نسبته (٤٠٪) من حجم الموازنة في البلديات التي تزيد فيها نسبة رواتب الموظفين وعلاواتهم على ذلك.

- ب- ينفق المجلس البلدي ضمن حدود الدائرة الانتخابية ما لا يقل عن (٥٠٪) من الإيرادات المتاتية لتلك الدائرة وله توزيع ما تبقى على الدوائر الأخرى التي تكون إيراداتها قليلة أو التي لا تلبى إيراداتها إقامة مشاريع تنموية وله أن ينفقها لإقامة مشاريع مركزية أو كبرى تخدم البلدية.
- ج- للمجلس البلدي وضع ملحق للموازنة على أن يراعي الأحكام المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة.
- د- للمجلس البلدي بموافقة الوزير نقل المخصصات في الموازنة من فصل إلى آخر أو من مادة إلى أخرى.

المادة ٣٣- أ. للوزير بتنصيب من المحافظ إنشاء مجلس خدمات مشتركة لمجموعة متقاربة من المجالس البلدية أو القرى أو التجمعات السكانية يتمتع بالشخصية الاعتبارية ويمارس صلاحيات المجلس البلدي المنصوص عليها في هذا القانون والتشريعات ذات العلاقة وذلك فيما يتعلق بالخدمات والمشاريع المشتركة واقتراح المحافظ حل مجلس الخدمات المشتركة أو ضم أي بلدية أو قرية أو تجمع سكاني لها.

ب- تعامل مجالس الخدمات المشتركة معاملة البلديات من الفئة الثانية.

ج- لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة الازمة لتنفيذ أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة لتنظيم ما يلي:-

١- تحديد وظائف مجلس الخدمات المشتركة وصلاحياته في إدارة المشاريع المشتركة وتشغيلها.

٢- تعيين رئيس مجلس الخدمات المشتركة وأعضائه على أن لا يقل عدد الأعضاء الممثلين الذين تسميمهم المجالس البلدية في مجلس الخدمات المشتركة عن نصف أعضائه ويتم تعيين باقي الأعضاء من الوزير وفي حال كان مجلس الخدمات المشتركة المنشأ لخدمة التجمعات السكانية أو القرى لا يتبع لأي بلدية فللوزير تعيين رئيس وأعضاء المجلس من يراه مناسبا.

٣- جمع الضرائب والرسوم والعوائد والأجور عن المشاريع المشتركة التي يقوم بها مجلس الخدمات المشتركة وتحديد طريقة تحصيلها.

٤- شؤون الموظفين والمستخدمين فيه.

٥- المساهمة في تمويل مجلس الخدمات المشتركة وإعداد ميزانيته وإقرارها.

٦- تصفية أعمال مجلس الخدمات المشتركة وحقوقه والتزاماته عند حلها.

المادة ٣٤ - أ- مدة دورة المجلس البلدي أربع سنوات تبدأ من تاريخ تسلمه مهامه وفقاً لأحكام المادة (٤) من هذا القانون ولمجلس الوزراء حل المجلس البلدي بقرار يصدر عنه قبل انتهاء مدة بناء على تسبب من الوزير مع بيان الأسباب والمبررات الموجبة لذلك .

ب- إذا حل مجلس بلدي وفق أحكام هذا القانون قبل إكمال مدة، يعين الوزير لجنة مؤقتة للبلدية تقوم مقامه إلى حين انتخاب مجلس جديد .

ج- ١- على الرغم مما ورد في هذا القانون للوزير أن يؤجل الانتخاب في أي مجلس بلدي أو أكثر لمدة لا تزيد على ستة أشهر إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك أو سلامة الانتخاب على أن تحتسب مدة التأجيل من المدة القانونية للمجلس الجديد المنتخب .

٢- إذا تقرر تأجيل الانتخاب لجميع المجالس البلدية فلا تحتسب مدة التأجيل من المدة القانونية للمجلس الجديد المنتخب.

٣- تدير البلدية لجنة مؤقتة يعينها الوزير وإذا انتهت مدة التأجيل وتعدى إجراء الانتخابات فيها يتخذ مجلس الوزراء القرار المناسب بشأنها.

د- إذا نقص عدد أعضاء المجلس البلدي عن النصاب القانوني فللوزير بموافقة مجلس الوزراء أن يكمل العدد من بين المرشحين الذين يلونهم بعد الأصوات فإن لم يتوافر ذلك فمن بين الناخبين الذين يحق لهم الترشح والانتخاب لذلك المجلس البلدي، كما له وبموافقة مجلس الوزراء اعتبار المجلس منحلاً وعند ذلك يتم تعيين لجنة مؤقتة وفقاً لأحكام هذا القانون إلى حين إجراء الانتخابات العامة للمجالس البلدية.

المادة ٣٥-أ- يصدر مجلس الوزراء قراراً بإجراء انتخابات مجالس المحافظات والمجالس البلدية وتحدد الهيئة تاريخ الاقتراع وينشر القرار في الجريدة الرسمية.

٢- تشرع الهيئة باتخاذ الإجراءات الالزمة للانتخابات المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة قبل أربعة أشهر من التاريخ المحدد للاقتراع مالم تقرر الهيئة خلاف ذلك.

ب- مع مراعاة أحكام الفقرة (هـ) من المادة (٣) و الفقرة (ج) من المادة (٣٤) من هذا القانون للهيئة أن تعين يوماً خاصاً للاقتراع لبعض مجالس المحافظات والمجالس البلدية أو لبعض الدوائر الانتخابية في أي منها في غير الموعد المحدد للانتخاب لهما إذا اقتضت ذلك سلامة الانتخاب أو المصلحة العامة.

ج- إذا تعذر إجراء الانتخابات فلمجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير تمديد مدة المجلس البلدي القائم إلى حين إجراء الانتخابات أو حل المجالس البلدية وتعيين لجان تقوم مقامها.

المادة ٣٦ - أ- تدير الهيئة العملية الانتخابية لمجالس المحافظات والمجالس البلدية في جميع مراحلها وفقاً لأحكام قانونها وهذا القانون ويتولى مجلس المفوضين في سبيل ذلك ما يلي:-

١- إعداد الموازنة الخاصة بالعملية الانتخابية ورفعها لمجلس الوزراء لإقرارها.

٢- تعيين رؤساء لجان الانتخاب وأعضائها ومراكز الاقتراع والفرز وعدد صناديق الاقتراع.

٣- تشكيل اللجان الازمة للعملية الانتخابية وبيان مهامها وصلاحياتها.

٤- إقرار الجداول الزمنية لعملية إعداد جداول الناخبين والترشح.

٥- إعداد جداول الناخبين من خلال دائرة الأحوال المدنية بناء على مكان إقامة الناخب في قيود الأحوال المدنية وتحديد البيانات التي يجب أن يتضمنها جدول الناخبين.

٦- تحديد الجهات والأماكن والوسائل التي تعرض فيها أو خلالها جداول الناخبين وأسماؤهم.

٧- آلية الاعتراض على جداول الناخبين والمدد الزمنية الازمة لذلك والفصل في الطلبات والاعتراضات المتعلقة بها .

٨- اعتماد جداول الناخبين النهائية.

٩- آلية التقدم بطلبات الترشح والاعتراض عليها والفصل فيها و الانسحاب من الترشح للانتخابات.

١٠- النظر في طلبات الترشح المحالة إليها من لجان الانتخاب والبت فيها .

١١- اعتماد مواصفات صناديق وأوراق الاقتراع والأختام الرسمية للجنة الاقتراع والفرز ونماذج العملية الانتخابية.

١٢- وضع أسس اعتماد مندوبى المرشحين في مراكز الاقتراع والفرز وآلية اعترافهم.

١٣- وضع أسس اعتماد ممثلي مؤسسات المجتمع المدني المعنية والإعلاميين واي مراقبين محليين ودوليين للاطلاع على سير العملية الانتخابية .

١٤- أسس الدعاية الانتخابية.

١٥- إجراءات عملية الاقتراع و الفرز وتدوين محاضر الاقتراع و الفرز و تجميع و استخراج النتائج وإعلان النتائج ورزم أوراق المحاضر ونقلها وغيرها من الأحكام و الإجراءات المتعلقة بهذه العملية .

١٦- تحديد أوراق الاقتراع الصحيحة وحالات بطلانها أو إلغائها.

١٧- تحديد أوقات بداية و انتهاء الاقتراع أو تمديده هذه المدة.

١٨- حالات إلغاء نتائج الانتخاب وإعادة الاقتراع أو الفرز أو كليهما.

١٩- اعتماد النتائج النهائية للانتخابات وإعلانها ونشرها في الجريدة الرسمية.

٢٠- الاحتفاظ بأوراق الاقتراع ومحاضر الاقتراع و الفرز وكافة وثائق العملية الانتخابية.

ب- يصدر مجلس المفوضين التعليمات الازمة لإجراء الانتخابات لمجالس المحافظات والمجالس البلدية لتنفيذ أي من المهام المنطة به بموجب أحكام هذا القانون وقانون الهيئة المستقلة للانتخاب .

ج- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر تسري الأحكام المتعلقة بجرائم الانتخابات والعقوبات المقررة عليها الواردة في قانون الانتخاب لمجلس النواب على انتخابات مجالس المحافظات والمجالس البلدية وتلحق هذه الجرائم من قبل الهيئة أو النيابة العامة أو بناء على شكوى احد الناخبين أو المرشحين.

المادة ٣٧ - أ. يتم انتخاب رئيس البلدية وأعضاء المجالس البلدية انتخاباً سورياً ومباسراً في اقتراع واحد وعلى ورقتين منفصلتين.

ب- للناخب عدد من الأصوات مساوٍ لعدد أعضاء الدائرة الانتخابية فإذا لم تكن منطقة البلدية مقسمة إلى دوائر انتخابية فللناخب عدد من الأصوات مساوٍ لعدد أعضاء المجلس البلدي.

ج- يتم انتخاب أعضاء مجلس المحافظة انتخاباً سورياً ومباسراً ويكون لكل ناخب صوتان إذا كان في الدائرة أكثر من مقعد واحد.

المادة ٣٨ - أ. لكل اردني أتم ثمانى عشرة سنة من عمره في التاريخ الذي يحدده مجلس المفوضين الحق في انتخاب مجالس المحافظات والمجالس البلدية اذا كان مسجلاً في أحد الجداول الانتخابية النهائية لكل منهم.

ب- يحرم من ممارسة حق الانتخاب لمجلس المحافظة والمجلس البلدي من كان:-

١ - محكوماً عليه بالإفلاس أو الإعسار ولم يستعد اعتباره قانونياً .

٢ - مجنوناً أو معتوها أو محجوراً عليه لأي سبب.

ج- على المحاكم تزويد دائرة الأحوال المدنية في بداية شهرى كانون الثاني وتמוז من كل سنة أو أي تاريخ آخر تحدده الهيئة، بجميع الأحكام القطعية الصادرة عنها والمتعلقة بالحجر والإفلاس على أن تكون متضمنة الأسماء الكاملة للأشخاص الصادرة بحقهم تلك الأحكام وأرقامهم الوطنية عند نفاذ أحكام هذا القانون.

المادة ٣٩- أ. يحق لكل من أدرج اسمه في جدول الناخبين أن يترشح لعضوية مجلس المحافظة أو لرئاسة المجلس البلدي أو عضويته إذا توافرت فيه الشروط التالية:-

- ١- أن يكون أردنياً منذ عشر سنوات على الأقل .
 - ٢- أن يكون أتم خمساً وعشرين سنة شمسية من عمره في اليوم الأول الذي حدد لتقديم طلبات الترشح .
 - ٣- أن يتقدم باستقالته قبل (٦٠) يوماً من موعد الترشح إذا كان موظفاً أو مستخدماً في أي وزارة أو دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة أو بلدية أو هيئة عربية أو إقليمية أو دولية وعلى محامي البلدية الراغب بالترشح لرئاسة المجلس البلدي أو عضويته إنهاء عقده معها خلال هذه المدة .
 - ٤- أن يكون غير منتسب لأي حزب سياسي غير أردني .
 - ٥- أن لا يكون محكوماً عليه بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف والأخلاق العامة .
 - ٦- أن يكون غير محكوم عليه بالإفلاس أو الإعسار ولم يستعد اعتباره قانونياً .
 - ٧- أن لا يكون عضواً في مجلس الأمة .
 - ٨- أن يكون حاصلاً على براءة ذمة من البلدية عند تقديم طلب الترشح .
- ب-** مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يشترط في الراغب في الترشح لرئاسة البلدية أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الأولى حداً أدنى في بلديات الفئة الأولى ويجيد القراءة والكتابة لباقي البلديات .

ج- على الراغب في الترشح لرئاسة البلدية أو عضوية المجلس البلدي أن يدفع لمحاسب البلدية مبلغاً مقداره مائتا دينار للفتني الأولى والثانية ومائة دينار للفتنة الثالثة ويقيد هذا المبلغ إيراداً لصندوق البلدية غير قابل للاسترداد إلا إذا رفض طلب ترشحه.

د- على الراغب في الترشح لعضوية مجلس المحافظة أن يدفع إلى وزارة المالية أو أي من مديرياتها مبلغ مائتين وخمسين ديناراً يقيد إيراداً للخزينة غير قابل للاسترداد إلا إذا رفض طلب ترشحه.

المادة ٤٠ - أ - ١ - إذا انقضت مدة الترشح وتبين أن عدد المرشحين لعضوية مجلس المحافظة أو المجلس البلدي مساوٍ لعدد المقاعد المخصصة لمجلس المحافظة أو مساوٍ لعدد المقاعد المخصصة للمجلس البلدي أو للدائرة الانتخابية حسب مقتضى الحال يعلن مجلس المفووضين فوز أولئك المرشحين بالتركيبة مع إعلان النتائج النهائية.

٢ - يطبق حكم البند (١) من هذه الفقرة على مرشحي رؤساء البلديات.

ب- إذا لم يتقدم للترشح العدد المطلوب لمجلس المحافظة أو لأي دائرة انتخابية في منطقة البلدية فلمجلس الوزراء بناءً على تسبب الوزير تعيين العدد المطلوب للأعضاء، من المسجلين في جدول الانتخاب لمجلس المحافظة أو للمجلس البلدي أو للدائرة الانتخابية حسب مقتضى الحال من تنطبق عليهم شروط الترشح لعضوية أي من المجلسين .

المادة ٤١. يعتبر فائزًا بعضوية مجلس المحافظة أو رئيس البلدية أو عضوية المجلس البلدي المرشح الذي نال أعلى أصوات المترشعين وإذا تساوت الأصوات بين اثنين أو أكثر من المرشحين تجرى القرعة بين المرشحين بحضورهم أو بحضور وكلاًّ منهم بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع الهيئة.

المادة ٤٢ - أ. لكل ناخب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر نتائج انتخابات مجالس المحافظات والمجالس البلدية في الجريدة الرسمية أن يقدم إلى محكمة البداية التي تقع دائرة انتخابه ضمن اختصاصها دعوى بما يلي :-

١- الطعن في صحة انتخاب عضو مجلس المحافظة أو رئيس البلدية أو أي عضو من أعضاء المجلس البلدي وتنبيه انتخاب غيره لتلك الرئاسة أو العضوية حسب مقتضى الحال وللمحكمة في هذه الحالة إعادة فرز الأصوات من قبل لجنة تشكلها للتحقق من صحة الانتخاب.

٢- إلغاء نتيجة الانتخاب كله أو بعضه لوقوع مخالفة لأحكام هذا القانون فيه من شأنها التأثير في نتيجته .

ب- تنظر المحكمة في دعوى الطعن بعد تبليغ الأطراف فيها وتستمع إلى البيانات التي تقدم لها أو تطلبها ولها اتخاذ جميع الإجراءات التي تراها لازمة لاقناعها بأسباب الدعوى وتقرار رد الطعن أو قبوله وإبطال انتخاب المطعون ضده وتنبيه انتخاب غيره لعضوية مجلس المحافظة أو لرئاسة البلدية أو عضوية المجلس البلدي حسب مقتضى الحال ولها إلغاء الانتخاب كله أو بعضه في أي دائرة انتخابية لمجلس المحافظة أو المجلس البلدي ويكون قرارها الذي تصدره بمقتضى أحكام هذه الفقرة قطعياً ويبلغ إلى الهيئة وينشر في الجريدة الرسمية .

جـ- إذا كان قرار المحكمة الصادر بمقتضى الفقرة (ب) من هذه المادة يقضي بإلغاء عملية الانتخاب كلها أو بعضها تحدد الهيئة موعداً جديداً فور صدور القرار لإجراء الانتخاب وفقاً لأحكام هذا القانون وتعتمد في الاقتراع الثاني جداول الانتخاب التي اعتمدت في الاقتراع الأول وعلى الوزير في هذه الحالة تعين لجنة مؤقتة لمجلس المحافظة أو للبلدية حسب مقتضي الحال خلال هذه المدة.

د- على محكمة البداية الفصل في الدعوى خلال ثلاثة أيامً حداً أعلى من تاريخ ورودها إليها.

المادة ٤٣- تعتبر الإجراءات التي اتخذها مجلس المحافظة أو رئيس البلدية أو المجلس البلدي قبل بطلان انتخاب أي عضو فيهما لأي سبب من الأسباب صحيحة.

المادة ٤٤-١. يتسلم رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي مراكزهم ويباشرون أعمالهم بعد إعلان أسماء الفائزين بالانتخابات من قبل مجلس المفوضين.

ب- يباشر العضو الجديد في المجلس البلدي الذي حل محل عضو شغف
مركزه لأي سبب من الأسباب عضويته اعتباراً من تلقي رئيس
البلدية إشعاراً بذلك من الوزير.

المادة ٤٥ - ينتخب رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي من بينهم بالانتخاب السري وخلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ مباشرة أعمالهم نائباً للرئيس ويعتبر فائزًا بهذا المركز العضو الحاصل على أعلى أصوات الأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يجري رئيس البلدية القرعة بين هؤلاء المرشحين وبالطريقة التي يتتفقون عليها وبلغ نتيجة الانتخاب إلى الوزير وتنشر في الجريدة الرسمية.

بـ- تكون مدة نائب رئيس البلدية سنتين ويعاد الانتخاب له وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٤٦- تحدد حقوق رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي وواجبات كل منهم بما في ذلك الرواتب والعلاوات والمكافآت التي يستحقونها وإجازات رئيس البلدية والأمور التي يحظر عليهم القيام بها والإجراءات والعقوبات التي تخذ بحقهم بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة ٤٧- أ- تم استقالة رئيس البلدية أو عضو المجلس البلدي بكتاب خطى يقدم إلى المجلس وتعتبر الاستقالة نافذة من تاريخ تسجيلها في ديوان البلدية وبلغ ذلك إلى الوزير.

ب- تتم استقالة نائب رئيس البلدية من مركزه بكتاب خطى يقدمه إلى المجلس البلدي وتعتبر الاستقالة نهائية من تاريخ تسجيلها في ديوان البلدية وبلغ ذلك إلى الوزير وفي هذه الحالة يتم انتخاب نائب للرئيس وفقاً لأحكام المادة (٤٥) من هذا القانون.

المادة ٤٨- أ- يفقد رئيس البلدية أو عضو المجلس البلدي عضويته حكماً في أي من الحالات التالية:-

- ١- إذا تغيب عن حضور ثلاثة جلسات متتالية دون عذر مشروع يقبله المجلس البلدي أو عن ثلث عدد الجلسات التي عقدها المجلس خلال السنة.**
- ٢- إذا عمل محامياً أو خبيراً أو مستشاراً في قضية ضد المجلس البلدي.**

٣- إذا عقد اتفاقاً مع المجلس البلدي أو أصبحت له أو لزوجه أو لأي من أقاربه حتى الدرجة الثانية منفعة في أي اتفاق تم مع المجلس البلدي أو من ينوب عنه أو في المشاريع التنموية أو الاستثمارية أو الخدمية التي يتولى المجلس إقرارها، وتستثنى من ذلك العقود والفوائد الناجمة عن كونه عضواً في شركة مساهمة عامة شريطة أن لا يكون مديرًا لها أو عضواً في مجلس إدارتها أو موظفاً فيها أو وكيلًا أو مستشاراً عنها.

٤- إذا فقد أيًا من الشروط التي يجب توافرها فيه بمقتضى أحكام هذا القانون.

٥- إذا امتنع عن التوقيع على قرارات المجلس البلدي لثلاث مرات متتالية دون بيان الأسباب.

بـ- يفقد رئيس المجلس البلدي أو العضو عضويته بقرار من الوزير إذا ارتكب خطأً أو مخالفة جسيمةً أو الحق ضرراً بمصالح المجلس ويكون قرار الوزير قابلاً للطعن لدى المحكمة الإدارية.

جـ- يتولى المجلس البلدي تبليغ الهيئة والوزير والحاكم الإداري بفقد رئيس البلدية أو العضو مقعده في المجلس خلال سبعة أيام من تاريخ وقوعه وينشر قرار فقد العضوية في الجريدة الرسمية.

المادة ٤٩ - إذا توفي رئيس البلدية أو عضو المجلس البلدي يبلغ ذلك للهيئة وللوزير والحاكم الإداري وينشر إعلان الوفاة في الجريدة الرسمية.

المادة ٥٠ - أـ- إذا شغر مركز رئيس البلدية لأي سبب يقوم نائب الرئيس بمهامه لمدة أقصاها أربعة أشهر يتم خلالها انتخاب رئيس جديد للمدة المتبقية للرئيس السابق إلا إذا كانت تلك المدة لا تزيد على سنة عندئذ يستمر نائب الرئيس في القيام بمهام رئيس البلدية لغاية المدة المقررة وفي هذه الحالة يتم انتخاب نائب للرئيس للمدة المتبقية.

بـ- ١- إذا شغر مقعد عضو في المجلس البلدي لأي سبب كان فيخلفه فيه المرشح الذي نال أكثر الأصوات بعده ولو كانت من النساء الفائزات بالمقعد المخصص للنساء (الكوتا)، إذا كان لا يزال محتفظاً بشروط الترشح، وإلا فالذي يليه.

٢- إذا لم يتوافق مرشح وفقاً لما هو منصوص عليه في البند (١) من هذه الفقرة يعين الوزير من بين الناخبين عضواً لملء المقعد الشاغر ومن تتوافق فيه شروط الترشح وتنتهي العضوية المكتسبة بمقتضى هذه الفقرة بانتهاء دورة المجلس البلدي التي تم التعيين خلالها أو إذا تم حله وفقاً لأحكام هذا القانون.

ج- اذا شغرت عضوية أي من النساء عن المقاعد المخصصة للنساء في أي مجلس بلدي فتخلفها المرشحة غير الفائزة والتي نالت أعلى عدد من الأصوات بالنسبة لعدد المقترعين ضمن دائرةها الانتخابية اذا كانت لا تزال محتفظة بممؤهلات وشروط الترشح وإلا فالتي تليها فإذا لم تتوافق مرشحة وفقاً لما هو منصوص عليه في هذه الفقرة تطبق الإجراءات الواردة في الفقرة (ب) من هذه المادة .

المادة ٥- للوزير بموافقة مجلس الوزراء أن يعين عضوين إضافيين في كل مجلس محافظة أو مجلس بلدي وتكون لهذين العضوين حقوق الأعضاء الآخرين.

المادة ٥- أ- يجري تعيين موظفي البلدية وإحداث الوظائف وإلغاؤها وزيادة أو إنقاص مخصصاتها وفق جدول تشكيلات الوظائف الملحق بالموازنة السنوية .

ب- تحدد الأحكام المتعلقة بكيفية تعيين موظفي البلديات ومستخدميها وحقوقهم وواجباتهم وتقاعدهم بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية.

ج- لبلدية أو أكثر إنشاء صندوق إسكان لموظفيها وصندوق للتكافل الاجتماعي وصندوق للإدخار يتمتع كل منها بشخصية اعتبارية وتحدد سائر الأحكام المتعلقة بأي منها بما في ذلك مواردها المالية ونسب اشتراك الموظفين فيها وطريقة إدارتها وتنظيم شؤونها واستثمار أموالها وأوجه الصرف منها بمقتضى أنظمة تصدر لهذه الغاية.

المادة ٥٣ - للوزير الموافقة على طلب إقامة تحالف بين بلديتين أو أكثر بهدف زيادة التعاون بينها وتنسيق الجهود لتبادل الخبرات بينها والتنسيق الفني ورفع مستوى الخدمات وإنشاء المشاريع المشتركة على أن تحدد سائر الأحكام المتعلقة بذلك بما في ذلك موارده المالية ونسبة مساهمة كل بلدية متحالفة فيه وطريقة إدارته وتنظيم شؤونه واستثمار أمواله وأوجه الصرف منها بمقتضى نظام يصدر لهذة الغاية.

المادة ٤٥ - أ. يتحقق الوزير من مدى التزام مجالس المحافظات والبلديات بتطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها التي تحكم عملها، ويراقب أداء مجالس المحافظات والبلديات ومجالسها ومدى تقييدها بتنفيذ خططها السنوية والتزامها ببنود الموازنة المصادق عليها.

ب- للوزير أو الموظف المختص الذي يفوضه أن يقوم في أي وقت بالتفتيش على أي مجلس محافظة أو بلدية وباجراء فحص فجائي على صناديقها وعلى أماكن العمل فيها والمستودعات والمكاتب التابعة لها والاطلاع على معاملاتها والقرارات الصادرة عنها بما في ذلك قرارات مجلس المحافظة والمجلس البلدي وقرارات اللجان المحلية واللوائية والاستفهام من أي موظف أو مستخدم فيها عن أي أمر، وعلى رؤساء وأعضاء هذه المجالس والموظفين المستخدمين أن يسهلوا مهمته ويجيئوا على أسئلته.

ج- يعتبر الشخص الذي يرفض أو يعيق أو يعارض تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة معيقاً لموظفي الدولة في إجراء وظائفهم الرسمية ويعاقب بمقتضى قانون العقوبات.

د- يكون الضبط الذي ينظمه الشخص الذي يقوم بالتفتيش بمقتضى الفقرة (ب) من هذه المادة صحيحاً ما لم يطعن به بالتزوير.

هـ يلتزم رئيس مجلس المحافظة ورئيس البلدية والموظفوون المستخدمون حسب مقتضى الحال بتصويب المخالفات المشار إليها في الضبط المنصوص عليه في الفقرة (د) من هذه المادة بما يتوافق مع أحكام التشريعات النافذة وفي حال الإصرار على المخالفة أو المخالفات وعدم تصويبها فللوزير تحويل أي منهم للمدعي العام وكف يده عن العمل بالاستناد لأحكام المادة (١٨٢) من قانون العقوبات.

وـ يلتزم مجلس المحافظة والمجلس البلدي بتصويب المخالفات المشار إليها في الضبط المنصوص عليه في الفقرة (د) من هذه المادة بما يتوافق مع أحكام التشريعات النافذة وفي حال الإصرار على المخالفة أو المخالفات وعدم تصويبها فللوزير كف يد المجلس البلدي عن العمل لمدة لا تزيد على سنة وفي هذه الحالة يعين الوزير لجنة مؤقتة للبلدية تقوم مقام المجلس البلدي.

المادة ٥٥ - للوزير تأسيس معهد تدريب لبناء قدرات وتطوير مهارات رؤساء وأعضاء مجالس المحافظات والمجالس البلدية والعاملين والمستخدمين بها والجهات المساندة لها وتنظم جميع الشؤون المتعلقة به بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة ٥٦ - تدقق حسابات مجالس المحافظات والبلديات من الوزارة وتختضع لرقابة ديوان المحاسبة.

المادة ٥٧ - كل من ارتكب أي مخالفة لأحكام هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه لم تعين لها فيه عقوبة خاصة يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار.

**المادة ٥٨ - أـ تحل جميع مجالس المحافظات من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون .
بـ يشكل الوزير لجان مؤقتة لمجالس المحافظات الى حين اجراء الانتخابات .**

المادة ٥٩ - يصدر مجلس الوزراء الأنظمة الازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك ما يلي:-

**أـ تمكين مجالس المحافظات والمجالس البلدية من ممارسة وظائفها وصلاحياتها المنصوص عليها في هذا القانون .
بـ تنظيم جميع المسائل المتعلقة بمساعدة رؤساء وأعضاء مجالس المحافظات والمجالس البلدية .
جـ الشؤون المالية المتعلقة بالبلدية ومجالس المحافظات .
دـ مكافآت رئيس وأعضاء مجالس المحافظات .**

المادة ٦٠ - يلغى كل من قانون البلديات رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ وقانون اللامركزية رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٥ على أن يستمر العمل بالأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضى أحكام هذين القانونين إلى أن تلغى أو تعدل أو يستبدل غيرها بها .

المادة ٦١- رئيس الوزراء والوزراء مكلفو بتنفيذ أحكام هذا القانون.

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع	نائب رئيس الوزراء وزير الادارة المحلية	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشئون المغتربين
الدكتور بشر هاني محمد الخصاونة	توفيق محمود حسين ككريشان	أيمن حسين عبدالله الصقدي
وزير الشؤون السياسية والبرلمانية	وزير الثقافة	وزير التخطيط والتعاون الدولي
المهندس موسى حميس موسى المعياطة	علي حمدان عبد القادر العايد	ناصر سلطان حمزة الشريدة
وزير الأشغال العامة والاتصالات	وزير النقل	وزير السياحة والآثار
المهندس يحيى موسى بيجابيغ كعسي	المهندس وجيه طيب عبدالله عزيزه	نايف حميدي محمد الفائز
وزير دولت الشؤون رئاسة الوزراء	وزير العدل	وزير الصناعة والتجارة والتموين
الدكتور ابراهيم مشهور حديثة الجازى	الدكتور احمد نووي محمد الزيات	المهندس سها عبد الرحيم صابر علي
وزير الزراعة	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية
المهندس خالد موسى شحادة الحنيفات	المهندس هالة عادل عبد الرحمن زواتي	الدكتور محمد محمود حسين العسعس
وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية	وزير البيئة	وزير التنمية الاجتماعية
الدكتور محمد احمد مسلم المخالية	نبيل سليم عيسى المصاروة	أيمن رياض سعيد الملاح
وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي والبحث العلمي	وزير دولة للشؤون القانونية	وزير دولة لشؤون المتابعة والتسيير الحكومي
الدكتور ثواب وصفي سعيد مصطفى وهي-الت	محمود عواد اسماعيل الخبراشة	الدكتور ثواب وصفي سعيد مصطفى وهي-الت
وزير الشباب	وزير الاقتصاد الرقمي والريادة	وزير دولة لشؤون الاعلام
محمد سلامة فارس سليمان النابلي	احمد قاسم ذياب الهنادنة	المهندس صخر مردان دودين
وزير الداخلية	وزير الصحة	وزير العمل
مازن عبدالله هلال الفرايبة	الدكتور فراس ابراهيم ارشيد الهاوري	يوسف محمود علي الشمالي